«المركزي» يؤكد التزامه بقوة الدينار واستقرار سعر صرفه

في ضوء تقرير نشرته بعض المواقع حول تخفيض قيمة الدينار الكويتي، أكد بنك الكويت المركزي أن هذه التكهنات عارية عن الصحة، وقد سبق لبنك الكويت المركزي أن أكّد –وفي وقت قريب– التزامه التام بتطبيق نظام سعر الصرف الذي يهدف إلى المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار بما يضمن قوته الشرائية. ويؤكد البنك المركزي مجددا موقفة من تطبيق السياسات الرامية إلى ترسيخ قوة الدينار في إطار المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في البلاد.

أبرزها خلق موارد اقتصادية جديدة وتقليل الاعتماد على النفط

ملفات اقتصادية شائكة تنتظر سمو أمير البلاد

ينتظر سمو أمير البلاد الجديد، الشيخ نواف الأحمد ، ملفات شائكة وألغاماً عديدة، إذ يتولى مقاليد الحكم في في محيط ملتهب وسط جيران أقواء متنازعين، وفي وقت تواجه فيه بلاده أزمة مالية تفاقمت سوءاً بسبب الخلافات السياسية ، في حين سيزداد السباق على المناصب الكبرى سخونة.

ولعبت دولة الكويت دوراً محورياً في المنطقة خلال فترة حكم أميرها الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، والذي تميز بالرصانة والحكمة في تقييم الأمور والأحداث والتعامل معها بحيادية وشفافية، أكسبته حب وود الشعب الكويتي وشعوب المنطقة والعالم أجمع.

وبانتقال الشيخ صباح الأحمد إلى جوار ربه، انتقلت السلطة ، بشكل سلس إلى واحد من أكثر الرجال المشهود لهم بالكفاءة منً أسرة آل صباح، وهو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، ليصبح الحاكم السادس عشر لدولة الكويت.

وتنتظر أمير الكويت الجديد الشيخ نواف تحديات كبيرة سواء على المستويين الداخلي والخارجي، في ظل توترات سياسية تضرب جميع أرجاء المنطقة والعالم، بالإضافة إلى الأزمة الصحية العالمية التي تسبب فيها وباء كورونا (كوفيد 19)، بخلاف المعترك السياسي الدائر بين مجلس الأمة وأعضاء الحكومة الكويتية، والآمال الشعبية المعقودة على الانتقال إلى مرحلة اقتصادية تُحقق طموح المواطن الكويتي.

الإصلاحات الاقتصادية

وبحسب بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، والتي أطلعت عليها العربية. نت، يشكل قطاع النفط والغاز نحو 40 % من الناتج المحلي الإجمالي للكويت ونحو 92 % من إجمالي قيمة الصادرات النفطية والتي بلغت قيمتها العام الماضي نحو 52 مليار دولار.

ويضيف التقرير أن الأمير الجديد قد ينجح في رأب الصدع بين الحكومة والبرلمان فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية المزمع تنفيذها والخطة التي ينتظر أن تنتهجها الكويت لإصلاح الاقتصاد وتنويعه ومحاربة الفساد والتعاون بين كافة أطياف المجتمع.

ويشير تقرير آخر نشرته مجلة Meed الاقتصادية إلى أن الأمير الجديد سيركز على استئناف مشروعات طموحة من شأنها أن تدعم اقتصاد البلاد.

خطط طويلة الأمد

ويقول التقرير «الخطط طويلة الأمد التي تم إعدادها لدعم إنتاج القطاع النفطي تم تعطيلها في وقت يعتبر فيه القطاع هو الشريان الرئيسي للاقتصاد في البلاد، إذ إن المسؤولين الحكوميين واجهوا تعقيدات تتعلق بمراجعة تلك المشاريع من قبل البرلمان، وانتهى الأمر بعدم اكتمالها حتى الآن». ويضيف التقرير «هناك مثال على ذلك الأمر، فبعد انتخاب البرلمان في 2013 والذي كان أقل حدة في مواجهة الحكومة فإن هناك بعض المشاريع العملاقة التي انطلقت شرارة العمل بها في قطاع النفط بما في ذلك مشروع للوقود النظيف بتكلفة 13.5 مليار دولار ومصفاة الزور بنحو 11 مليار دولار، وهي المشاريع التي أجلها البرلمان لسنوات طويلة». وبلغ متوسط إنتاج الكويت النفطي بنهاية 2019 نحو 2.6 مليون برميل، فيما بلغ متوسط الإنتاج بنهاية شهر أغسطس الماضي نحو 2.2 مليون برميل يوميا مع التزام الكويت باتفاقية أوبك+ لخفض الإنتاج في محاولة تقودها السعودية لإعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق النفط العالمي.

المالية العامة

ويشير تقرير Meed إلى أن ضبط المالية العامة للبلاد من أهم القرارات التي تحتاجها البلاد في ظل الأمير الجديد لتسجيل عجز في الموازنة للعام السابع على التوالي.

ويضيف التقرير «أقر البرلمان موازنة العام المالي 2020–2021 مع عجز متوقع يبلغ نحو 46 مليار دولار كنتيجة لانخفاض أسعار النفط، وهذا العجز هو أكثر من ضعف التقديرات السابقة التي جرى إعدادها في مشروع الموازنة».

واستطرد التقرير «اضطر البرلمان في نهاية المطاف نحو إقرار قانون يسمح بتعطيل تحويل 10 % من الإيرادات إلى صندوق الأجيال القادمة في وقت تواجه فيه الحكومة عجزا في الموازنة».

الدور الكويتي المُحايد

امتازت الكويت طوال العقود السابقة بلعب دور حيادي ووسيط بين عدة أطراف سياسية في المنطقة وحول العالم؛ مما أكسبها احترام زعماء وشعوب العالم.

آخر تلك الأزمات السياسية ذلك الخلاف الدائر رحاه حتى الآن بين السعودية والبحرين والإمارات ومصر من جهة، وقطر من جهة ثانية، وهو خلاف مستمر منذ منتصف عام 2017.

وامتاز أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الجابر الصباح بلعب دور الوساطة والحيادية بين أطراف الخلاف الخليجي بشكل فعال ولافت للانتباه، حتى أنه لم يتوانَ لحظة في تقريب وجهات النظر، والجمع بين الأشقاء ونبذ الخلاف لتوحيد الصف ورأب الصدع العربي.

وتسلم الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح سدة الحكم في الكويت في مرحلة حساسة تشوبها التوترات الإقليمية في المنطقة العربية.

وينتظر الأشقاء في العالم العربي مواصلة أمير الكويت الجديد مسيرة أخيه الراحل الشيخ صباح الأحمد، والذي كان يدعو دوماً لعقد القمم لنزع فتيل الأزمات الإقليمية، وخفض التصعيد سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.

جائحة كورونا

تُعد جائحة فيروس كورونا ثاني التحديات التي تواجه دولة الكويت وأميرها الجديد، شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم، خاصة مع تفشي الموجة الثانية من الوباء وسط مخاوف من تزايد حالات الإصابة والوفيات في ظل ترقب ولادة عقار فعال للفيروس.

ويخشى المواطن الكويتي، كما هو الحال بين جميع شعوب العالم، أن تتزايد حالات الإصابة مرة أخرى بين أفراد الوطن ومن ثم تفاقم الأزمة الصحية وتعرض عدد كبير إلى الوباء الأمر الذي سيترتب عليه عودة الإجراءات الاحترازية بشكل أكثر جدية وفعالية.

الخوف من تجدد الجائحة وزيادة تفشيها لا يتوقف مردوده على النواحي الصحية في الكويت أو العالم، لكن الخوف الأكبر من عودة عملية إغلاق الأنشطة الاقتصادية وتحجيم العمليات التجارية، والانتقال السلس للبضائع، ومن ثم تردي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بين عموم المواطنين.

ويترقب الشعب الكويتي اتخاذ الأمير الجديد للبلاد إجراءات وقائية واحترازية أكثر فعالية؛ لتجنيب البلاد عواقب وخيمة قد تنجم عن زيادة تفشي جائحة كورونا، وهو أمر يرتبط بالقرارات الأميرية والآلية التي ستتبعها الحكومة الكويتية لتنفيذ تلك القرارات والتعليمات الناجزة لضمان الخروج من الأزمة بأقل الخسائر الممكنة.

ملفات اقتصادية شائكة

تُعول الكويت دوماً على النفط، ذلك المورد الاقتصادي الدائم الذي لا يُتوقع له النضوب في المستقبل القريب. لكن هذا الأمر بات مؤرقاً للمواطن وللحكومة الكويتية على حد سواء؛ خاصة مع تراجع أسعار النفط جراء الصراعات الإقليمية وجائحة كورونا.

ويطمح الشعب الكويتي في خلق موارد اقتصادية جديدة، تساعد على تحقيق عملية التنويع الاقتصادي الذي يُحقق التكافل والتكامل للبلاد، والابتعاد عن مخاطر انخفاض أسعار النفط وتحكم هذا المورد في مسيرة الاقتصاد وحياة المواطن.

ومع اتخاذ الكويت في العقد الأخير عدة إجراءات وقرارات اقتصادية لخلق هذا التنوع؛ مثل الاهتمام بالبنية التحتية، وإنشاء المصانع، وتكوين كيانات اقتصادية عبر شراكات كبرى، إلا أن تلك الخطوات لم تكن سريعة بالشكل الكافي لتحقيق التنوع الاقتصادي المأمول.

كما أن جائحة كورونا التي تقترب على إتمام عامها الأول باتت أزمة تهدد الساسة والاقتصاديين، فاستمرارها يضرب بالخطط الاقتصادية والسياسية عرض الحائط، بل ويُهدد الحكومات ويؤدي إلى كثرة الاستقالات الحكومية من جهة، وتعدد الاستجوابات البرلمانية من جهة أخرى، كما هو حادث حالياً في دولة الكويت.

وينتظر المواطن الكويتي من الأمير الجديد، اتخاذ قرارات جريئة وناجزة لدعم الاقتصاد المحلي ينجح معها في تجاوز جائحة كورونا، بالإضافة لكسر الجمود التشريعي في ملفات عديدة كملف «البدون»، وقانون الدين العام، ومواصلة مكافحة الفساد، وكذلك التقريب السياسي بين الحكومة والبرلمان، وهو ما سيساعد في إنجاز مسيرة الإصلاح في الكويت وتحقيق الرؤية المستقبلية للبلاد (كويت 2035).

وتقول وكالة Bloomberg الأمريكية، إن الأمير الجديد للبلاد يتولى السلطة في وقت تواجه فيه الكويت أعلى عجز بلغته ميزانية البلاد في تاريخها، على إثر الأزمة الناجمة عن انهيار أسعار النفط وجائحة كورونا، لكن وعلى خلاف ما فعلته الدول الخليجية الأخرى رداً على تلك الأزمة المزدوجة، أعاقت المعارضة البرلمانية الكويتية مشروع قانون كان من شأنه أن يسمح للحكومة بالاقتراض، ورأى فيه بعض المراقبين حلاً محتملاً لأزمة السيولة النقدية التي تعيشها البلاد.

من جهة أخرى، وفي حين أنه من المستبعد أن تتغير السياسة النفطية والخطوط العامة للسياسة الخارجية للكويت، فإن المشهد السياسي الداخلي قد يشهد تغيّرات أكبر في ظل القيادة الجديدة، خاصة إذا راهن الشيخ نواف على تحقيق مصالحة وطنية في البلاد.

ويمكن لمبادرة كهذه أن تساعد في كسر حالة الجمود السيّاسي في الكويت، وإعادة بعض التوازن بين مختلف فروع الأسرة الحاكمة. وفيما يتعلق بقوى المعارضة كان الشيخ نواف أجرى تحركات مستقلة عن سلفه، تمثلت في اجتماعه باثنين من السياسيين المعارضين المخضرمين في الكويت، أحمد الخطيب وأحمد السعدون.

كما تلقى الأمير الجديد مؤخراً مقترحات بخصوص إصلاحات سياسية واقتصادية جديدة طرحها سياسيون معارضون. وجاءت الاجتماعات مع المعارضة قبيل دورة انتخابية برلمانية شديدة الأهمية تشهدها البلاد في وقت لاحق من هذا العام.

كانت المعارضة أعلنت مقاطعتها للانتخابات النيابية منذ ديسمبر 2012، احتجاجاً على تغيير نظام التصويت بمرسوم أصدره أمير الكويت الراحل في ذلك الوقت.

وجاءت المقاطعة في أعقاب إحدى أكبر المسيرات الاحتجاجية التي نظمتها المعارضة في تاريخ البلاد، حيث دعا المعارضون الحكومة وقتها إلى تقاسم مزيد من السلطة مع السياسيين المنتخبين. وزعمت المعارضة في ذلك الوقت أن التغييرات في قواعد التصويت تهدف إلى تقليل فرصها في الفوز وتسهيل عملية شراء الأصوات على المرشحين الموالين، فيما قالت الحكومة إن الهدف من التعديلات هو ضمان الاستقرار وتعزيز الديمقراطية.

سموه خلال القاء الخطاب السامي

خلال جلسة أداء القسم في مجلس الأمة

ومع الأمير الراحل

سمو الشيخ نواف الأحمد

◆ قطاع النفط والغاز يشكل نحو 40 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للكويت

◆ ضبط المالية العامة للبلاد من أهم القرارات التي تحتاجها البلاد

ارتفاع معدل قيمة التداول اليومي بنحو 41 بالمئة عن مستوى أغسطس

«الشال»: 1.076 مليار دينار سيولة البورصة في سبتمبر

قال تقرير الشال الأسبوعي لقد انتقل إلى رحمة الله تعالى الأمير الخامس عشر لدولة الكويت صاحب السمو «الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح»، الذي غيبه الموت يوم الثلاثاء، الموافق 29 سبتمبر 2020، وفي يوم الأربعاء الموافق 30 سبتمبر 2020 أدى صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الصباح اليمين الدستورية أميراً لدولة الكويت، وتم انتقال السلطة بشكل سلمي ودستوري سلس. وجاء في التقرير عن أداء بورصة الكويت – سبتمبر 2020 ، كان أداء شهر سبتمبر موجباً مقارنة بأداء شهر أغسطس، حيث ارتفعت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة مع أداء إيجابي للمؤشرات. حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 2.8 %، مؤشر السوق الرئيسي بنحو 2.8 %، وارتفع كذلك مؤشر السوق العام بنحو 2.9 % ومؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 3.3 %. وارتفعت سيولة البورصة في شهر سبتمبر مقارنة بسيولة شهر أغسطس، حيث بلغت السيولة نحو 1.076 مليار دينار كويتي مرتفعة من مستوى 690.8 مليون دينار كويتي لسيولة شهر أغسطس. وارتفع معدل قيمة التداول اليومي لشهر سبتمبر إلى نحو 51.2 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 41 % عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر أغسطس حين بلغ 36.4 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور التسعة الأولى من العام الجاري (أي في 178 يوم عمل) نحو 6.512 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 36.6 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 11 % مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2019 البالغ نحو 33 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 15.2 % إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2019 البالغ نحو 31.8 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 0.8 % فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.1 % فقط من تلك السيولة، و7 شركات من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 3.8 % من قيمة الشركات المدرجة على نحو 8.5 % من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة وإن خفتت حدة ذلك الانحياز. أما توزيع السيولة على السوقين خلال شهر سبتمبر 2020 فكانت كالتالي: حظي بنحو 756.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 70.3 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته على 86.8 % من سيولته ونحو 61 % من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخ على ما تبقى أو نحو 13.2 % من سيولته. وبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 8 شركات ضمنه على نحو 78.7 % من سيولته.

وحظي بنحو 318.5 مليون دينار كويتي أو نحو 29.6 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20 % من شركاته على 86.2 % من سيولته، بينما اكتفت 80 % من شركاته بنحو 13.8 % من سيولته، ولا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للارتقاء مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

متداولون في البورصة